قوات الحلف السوري الروسي تستهدف 31 مركزا حيويا تابعا لمنظمة الدفاع المدني في منطقة خفض التصعيد الرابعة في غضون 11 أسبوعا

توثيق مقتل 229 عنصرا من الدفاع المدني السوري منذ تأسيسه في آذار 2013 حتى الآن

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الإثنين 15 تموز 2019

R190614

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

المحتوى:

أولاً: المقدمة

ثانياً: خلفية عن منظمة الدفاع المدني السوري وأبرز التَّحديات التي تواجهها

ثالثاً: المنهجية

رابعاً: مسؤولية حماية المدنيين في سوريا

خامساً: تصاعد التَّحديات التي تواجه منظمة الدفاع المدني في منطقة إدلب

سادساً: أبرز الانتهاكات بحق منظمة الدفاع المدني السوري بحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان

سابعاً: أبرز هجمات قوات الحلف السوري الروسي على المراكز الحيوية التابعة للدفاع المدني السوري في منطقة خفض التصعيد الرابعة في ظلِّ حملتها العسكرية الأخيرة على المنطقة

ثامناً: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: المقدمة:

عبر ثماني سنوات من عملنا في توثيق الانتهاكات في سوريا لاحظنا طوال تلك المدة أن استهداف الأعمال الإغاثية مع مرتكزاتها يُشكل نمطاً متكرراً من قبل النظام السوري وحلفائه؛ ذلك لتحقيق أقسى قدر ممكن من معاناة المدنيين ودفعهم للتسليم والاستسلام عبر استهداف من يقدِّم لهم خدمات الإغاثة أو الإسعاف أو العلاج.

ولما كان التمييز بين المدنيين والمقاتلين وحماية كل من لا يشارك في الأعمال العدائية هو ما يُشكِّل جوهر القانون الدولي الإنساني الذي ينطبق في حال النزاعات المسلحة، والذي دعا في كثير من مواده إلى حماية أفراد الخدمات الطبية الذين يساعدون المدنيين والجرحى إثرَ الهجمات واحترامهم بصفتهم أفراد محايدون يمدون يد العون إلى المرضى والجرحى دون تمييز جاءت اتفاقية جنيف الأولى، التي جاء في المادة 24 منها: "يجب في جميع الأحوال احترام وحماية أفراد الخدمات الطبية المشتغلين بصفة كلية في البحث عن الجرحى والمرضى أو جمعهم أو نقلهم أو معالجتهم، أو في الوقاية من الأمراض، والموظفين المشتغلين بصفة كلية في إدارة الوحدات والمنشآت الطبية". كذلك عرف البروتوكول الإضافي الأول في الفصل السادس

منه معنى الدفاع المدني وأقرَّ في المادة 62 حماية أفراد الدفاع المدني. كما حدَّد هذا البرتوكول خمسة عشر نشاطاً يندرج في إطار مهام الدفاع المدني، وجميع هذه الأنشطة مخصصة لحماية السكان المدنيين وتأمين الظروف اللازمة لبقائهم على قيد الحياة، أي حمايتهم من أخطار الأعمال العدائية والكوارث ومساعدتهم على النهوض من آثارها الفورية، كما نصَّت القاعدة 109 من القانون الإنساني العرفي أنه على أطراف النزاع البحث عن الجرحى والمرضى والغرقى وإجلائهم ويشمل ذلك السماح للمنظمات الإنسانية بالمساعدة في عمليات البحث.

لاحظنا منذ بداية التَّصعيد العسكري في منطقة خفض التصعيد الرابعة في 26/ نيسان/ 2019، الذي استعرضنا أبرز الانتهاكات الناجمة عنه في تقرير أصدرته الشبكة السورية لحقوق الإنسان مؤخراً، لاحظنا استهداف القوات الروسية وقوات النظام السوري المتعمَّد والكثيف للمراكز الحيوية وبشكل خاص المراكز الطبية ومراكز الدفاع المدني والمدارس، وقد أعددنا تقريراً تفصيلياً عن استهداف النظام السوري وحلفائه للمراكز الطبية، وفي هذا التقرير نتحدَّث عن استهداف مقرات وفرق الدفاع المدني السوري منذ 26 نيسان حتى 12/ تموز/ 2019، وكنا قد أصدرنا في أيار 2016 تقريراً موسعاً عن أبرز الانتهاكات التي تعرَّض لها الدفاع المدني من قبل أطراف النزاع كافة في سوريا، كما نرصد بشكل شهري أبرز الانتهاكات بحق كوادر الدفاع المدني والمراكز الحيوية التابعة لها.

يقول فضل عبد الغني مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

”إنَّ المهام التي تقوم بها فرق الدفاع المدني السوري (الخوذ البيضاء) تُعارِض بشكل جذري استراتيجية النظام السوري وروسيا في إيقاع أكبر قدر ممكن من الألم والخوف في أوساط المجتمع، ولهذا السبب بشكل أساسي فقد كانت معدَّاتها ومقراتها وأفرادها عرضة للقصف المتعمد، كما تعرَّضت سمعتها للتَّشويه عبر محاولة ربطها بالتَّنظيمات المتطرفة. يجب إدانة وفضح كل من يقوم بقتل واستهداف من يقوم بمساعدة وإغاثة المدنيين.“

ثانياً: خلفية عن منظمة الدفاع المدني السوري وأبرز التَّحديات التي تواجهها:

انطلاقاً من عمليات القصف الجوي بالصواريخ والبراميل المتفجرة على أحياء مأهولة بالسكان وما يُخلفه ذلك من ناجين أو جثث تحت الأنقاض، وحالة النقص الشديد في تنظيم الاستجابة الأولية المباشرة بعد عمليات القصف، وغير ذلك من المهام تأسَّست منظمة الدفاع المدني السوري في محافظة حلب في آذار/ 2013 أي بعد عامين من انطلاق الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في آذار/ 2011 وبعد الفشل الكبير في حماية المدنيين من قصف طائرات النظام السوري، وكذلك الفشل في إنقاذهم من تحت الأنقاض بعد قصف الطائرات من قبل أية منظمات دولية، ومع مرور الوقت اتَّسعت الرقعة الجغرافية

التي تُغطيها هذه المنظمة وتوحَّدت تحت إدارة مركزية إثرَ مؤتمر عقد في تركيا لهذه الغاية في 25/ تشرين الأول/ 2014. وبحسب تصريحات إدارة الدفاع المدني يبلغ عدد متطوعي الدفاع المدني قرابة 2393 متطوعاً، من بينهم 201 متطوعة، يعملون ضمن 129 منشأة تنقسم بين مراكز رئيسة، وفرعية، ومراكز نساء، ومراكز إزالة الذخائر غير المنفجرة، ومراكز تعامل مع المواد الخطرة، إضافة إلى مراكز تدريب.

لم تقتصر مهام الدفاع المدني السوري على عمليات الإسعاف والإنقاذ وانتشال الضحايا من تحت الأنقاض وإجلاء الجرحى، بل تعدى ذلك إلى المساهمة في عمليات إخلاء المدنيين من مناطق القصف وتأمين مساكن وملاجئ لهم، والاستجابة لمتطلبات المخيمات، كما تُساهم فرق الدفاع المدني بشكل فعال في أعمال إزالة الأنقاض والركام، وإخماد الحرائق وتحديد ووسم المناطق الخطرة، وإزالة الذخائر غير المنفجرة، وتوصيل المياه وإصلاح شبكات الكهرباء المتضررة نتيجة القصف، إضافة إلى ذلك يقوم عناصر الدفاع المدني وبشكل خاص النساء منهن بمتابعة أوضاع الجرحى والإسعافات الأولية، والعناية بالأطفال والسيدات الحوامل، والتوعية، إضافة إلى القيام بتصوير عمليات الإنقاذ ومخلفات الأسلحة التي استخدمت، ورواية أحداث القصف، كل هذا يُسهم في مساعدتنا بشكل فعال في عملية توثيق الانتهاكات.
بناء على كل ذلك من الممكن اعتبار الاعتداء على فرق الدفاع المدني يُشكل خرقاً لكل من (اتفاقيّة جنيف 4، المواد 17، 23، و59؛ البروتوكول1، المادة 70؛ البروتوكول 2، المادة 2-18)، والقاعدة 55 من القانون الإنساني العرفي التي نصَّت على أنه: "يجب على أطراف النزاع السماح وتيسير المرور السريع ودون عائق للإغاثة الإنسانية للمدنيين المعوزين، التي تعتبر غير متحيزة في طابعها وتتم دون أي تمييز ضار، مع مراعاة حق الأطراف في الرقابة" والقاعدة 56: "يؤمِّن أطراف النزاع للأفراد المخولين العمل في الإغاثة الإنسانية حرية الحركة اللازمة للقيام بوظائفهم. ويمكن تقييد حركتهم مؤقتاً في حالات الضرورة العسكرية القهرية فحسب."

تحديات استثنائية تواجه فرق الدفاع المدني في سوريا:

يحتوي عمل فرق الدفاع المدني في مختلف دول العالم على كمٍّ من المخاطر؛ نظراً لطبيعة وصعوبة المهام التي يشملها، لكن في سوريا هناك تحديات استثنائية يصعب على فرق الدفاع المدني حول العالم مجرد تخيُّلها:

ألف: إضافة إلى عمليات القصف المتعمَّد ومحاولة الاستخبارات الروسية والسورية تحديد مواقع مقرات الدفاع المدني بهدف قصفها هناك تكتيك وحشي جديد ابتكره العقل الروسي في سوريا، وهو سياسة الضربة المزدوجة التي تقوم على قصف المواقع التي تمَّ قصفها سابقاً بعد أن تجتمع فرق الإسعاف والدفاع المدني بهدف إيقاع أكبر قدر ممكن من الخسائر في أرواح المدنيين وفي أرواح تلك الفرق ومعداتها.

باء: وثَّق فريقنا قصف قوات الحلف السوري الروسي طرقات سيسلكها المسعفون وفرق الدفاع المدني إثرَ حادثة القصف؛ بهدف عرقلة عملهم في إنقاذ الناجين من القصف.

ثاء: الاستخدام الموسَّع للذخائر العنقودية والحارقة يُشكِّل عبئاً مضاعفاً على فرق الدفاع المدني؛ حيث أنَّ إلقاء شحنة تفجيرية واحدة من هذه الذخائر يُحدِثُ أضراراً بالغة على نطاق واسع جداً، وقد يضمن قتل وإصابة أكبر عدد ممكن من الأشخاص وفي مناطق عدة بحسب توزع هذه الذخائر، ويُهدِّد بشكل كبير فرق عمل الدفاع المدني التي تنتشر بعد عمليات القصف.

جيم: تشويه السمعة: لم يكتفي النظام السوري والروسي بقصف وقتل عناصر الدفاع المدني بل قامت الآلة الإعلامية للنظام السوري وروسيا بالتوازي مع ذلك بشنِّ حملات وأخبار واسعة ضدَّ منظمة الدفاع المدني السوري تحاول ربطها بالقاعدة من جهة وبالغرب من جهة أخرى، وتتهمها بالتحضير لهجمات كيميائية وتزوير عمليات الإنقاذ وصور المجازر وغير ذلك من الاتهامات بدون أية أدلة حقيقية.

تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع السيد رائد الصالح [1] مدير منظمة الدفاع المدني السوري، الذي أخبرنا عن أبرز مهام المنظمة:

"إنَّ المنظمة تقدِّم نوعين من الاستجابات، الأولى: الاستجابة للقصف وإخماد الحرائق الناتجة عن القصف في الأراضي الزراعية، والثانية: إرسال فرق إلى المخيمات التي استقبلت النازحين لتسهيل الطرقات وتقديم بعض الخدمات للمدنيين التي تسهل حياتهم في مناطق نزوحهم، ولقد قام النظامان السوري والروسي بمحاولات عديدة لتشويه سمعتنا لأننا كنا شهوداً على كثير من الجرائم التي ارتكبوها بحق الشعب السوري."

ثالثاً: المنهجية:

يتضمن التقرير حصيلة أبرز الانتهاكات التي وثَّقتها الشبكة السورية لحقوق الإنسان بحق منظمة الدفاع المدني من قِبل أطراف النزاع الرئيسة الفاعلة في سوريا، وتشمل هذه الانتهاكات حصيلة الضحايا من عناصر الدفاع المدني إضافة إلى حصيلة حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية التابعة لمنظمة الدفاع المدني (منشآت وآليات) منذ تأسيس منظمة الدفاع المدني في آذار/ 2013 حتى 12/ تموز/ 2019 ويُسلِّط التقرير الضوء على أبرز حوادث الاعتداء التي نفَّذتها قوات الحلف السوري الروسي بحق منظمة الدفاع المدني في منطقة خفض التصعيد الرابعة والأخيرة (المؤلفة من محافظة إدلب وأجزاء من محافظات حماة وحلب واللاذقية)، التي وقعت في ظلِّ الحملة العسكرية الأخيرة على المنطقة المستمرة منذ 26/ نيسان حتى 12/ تموز/ 2019.

[1] عبر تطبيق واتساب في 17/ حزيران/ 2019

وتشمل حصيلة حوادث الاعتداء التي أوردناها في هذا التقرير:

أولاً: عمليات القصف التي استهدفت مراكز حيوية تابعة لمنظمة الدفاع المدني (منشآت وآليات) ولم يكن بالقرب منها مقرات أو معدات عسكرية.

ثانياً: عمليات قصف المراكز الحيوية التابعة لمنظمة الدفاع المدني التي تم تعليق عملها خشية تعرضها للقصف، ونظراً لنزوح أهالي المنطقة.

ثالثاً: قد يتعرض المركز الواحد لأزيدَ من اعتداء واحد، ونحن نوثّق كل حادثة اعتداء على أنها انتهاك.

رابعاً: قد ينجم عن الهجمة العسكرية الواحدة أضرار في أزيدَ من مركز حيوي تابع لمنظمة الدفاع المدني، ونحن نوثق كل مركز كحادثة اعتداء.

وبموجب القانون الإنساني الدولي تبقى الأعيان المدنية محميَّة من الهجمات العسكرية ما لم يتم استخدامها لأغراض عسكرية، وتنتزع عنها الحماية عندما تستخدم لأغراض عسكرية، وطيلة مدة الاستخدام، أما عندما يعود الهدف المدني من كونه خاضعاً للاستخدام العسكري إلى الاستخدام المدني، فيجب ألا يتعرض للهجوم وتعود له الحماية مرة أخرى.

وفي أثناء عملنا على هذا التقرير، وفي بعض الأحيان واجهتنا صعوبة في توثيق الحوادث بسبب وجود بعض منشآت وآليات الدفاع المدني عند خطوط جبهات، وكثافة القصف الذي تعرَّضت له هذه المناطق.

وبشكل عام، فمن خلال عمليات المراقبة المستمرة للحوادث والأخبار من قبل فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وعبر شبكة علاقات واسعة مع عشرات المصادر المتنوعة من خلال تراكم علاقات ممتدة منذ بدايات عملنا منذ عام 2011 حتى الآن، يقوم فريقنا عندما نردنا أو نُشاهد عبر شبكة الإنترنت ووسائل الإعلام أخباراً عن انتهاك بمحاولات متعددة لمتابعة ما وردَ ضمن هذا الخبر ومحاولة التَّحقق وجمع أدلة وبيانات، وفي بعض الأحيان تمكَّن الباحث من زيارة موقع الحدث في أسرع وقت ممكن، لكنَّ هذا نادراً ما يحدث؛ نظراً للمخاطر الأمنية المرتفعة جداً، ولكثرة حوادث الانتهاكات، وأيضاً نتيجة محدودية الإمكانات البشرية والمادية؛ ولهذا تختلف إمكانية الوصول إلى الأدلة، وبالتالي درجة تصنيفها، وغالباً ما نقوم في الشبكة السورية لحقوق الإنسان في مثل هذه الحالات بالاعتماد على شهادات ناجين تعرَّضوا للانتهاك مباشرة؛ حيث نحاول قدرَ الإمكان الوصول إليهم مباشرة، وبدرجة ثانية مَنْ شاهَدَ أو صوَّر هذا الانتهاك، إضافة إلى تحليل المواد المتوفرة في مصادر مفتوحة كشبكة الإنترنت، ووسائط الإعلام، وثالثاً عبر الحديث مع كوادر طبية قامت بعلاج المصابين وعاينت جثث الضحايا وحدَّدت سبب الوفاة.

كما حلَّلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان المقاطع المصورة والصور التي نُشرت عبر الإنترنت، أو التي أرسلها لنا نشطاء محليون عبر البريد الإلكتروني أو برنامج السكايب أو عبر منصات التواصل الاجتماعي، وقد أظهرت مقاطع مصورة بثَّها ناشطون مواقع هجمات وحجم الدمار الكبير الذي لحق بمراكز للدفاع المدني إثر الاعتداءات التي تعرَّضت لها من قِبَلِ قوات الحلف السوري الروسي، إضافة إلى صور ضحايا أو مصابين من عناصر الدفاع المدني.

نحتفظ بنسخٍ من جميع مقاطع الفيديو والصور المذكورة في هذا التقرير ضمن قاعدة بيانات إلكترونية سرية، ونسخٍ احتياطية على أقراصٍ صلبة، وعلى الرغم من ذلك لا ندَّعي أننا قُمنا بتوثيق الحالات كافة، ذلك في ظلِّ الحظر والملاحقة المفروضين علينا من قبل قوات النظام السوري وبعض المجموعات المسلحة الأخرى. ولمزيد من التَّفاصيل نرجو الاطلاع على المنهجية المتَّبعة من قبل الشبكة السورية لحقوق الإنسان.

يحتوي هذا التقرير على 7 روايات حصلنا عليها عبر حديث مباشر مع شهود أو أشخاص معنيون بعمل هذه المراكز الحيوية التابعة للدفاع المدني، وليست مأخوذة من مصادر مفتوحة، وقد شرحنا للشهود الهدف من المقابلات، وحصلنا على موافقتهم على استخدام المعلومات التي يُقدِّمونها في هذا التَّقرير دونَ أن نُقدِّم أو نعرض عليهم أية حوافز، كما حاولت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تجنيب الشهود معاناة تذكُّر الانتهاك، وتمَّ منحُ ضمانٍ بعدم كشف هوية كل من أبدى رغبته في استخدام اسم مستعار.

ما وردَ في هذا التقرير يُمثِّل الحدَّ الأدنى الذي تمكنَّا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاك الذي حصل، كما لا يشمل الحديثُ الأبعادَ الاجتماعية والاقتصادية والنَّفسية.

رابعاً: مسؤولية حماية المدنيين في سوريا:

لقد ارتكب النظام السوري على مدى ثماني سنوات جرائم وانتهاكات فظيعة بحق المدنيين السوريين، ولم يستجب لأي من مطالب لجنة التَّحقيق الدولية بشأن الجمهورية العربية السورية، ولا مطالب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ولا حتى قرارات مجلس الأمن، وكان يفترض بمجلس الأمن أن يتَّخذ تدابير جماعية ويتحرك بموجب المادتين 41 و42 من ميثاق الأمم المتحدة، لكنه فشل أيضاً بسبب الحصانة التي منحتها روسيا للنظام السوري، كما أنَّها لم تُحجم عن استخدام حق النقض (الفيتو) في حالة النظام السوري، الذي ليس فقط لم يلتزم بمسؤولية حماية المدنيين، بل هو من ارتكب أفظع الانتهاكات بحقهم، وصلت مرتبة جرائم ضدَّ الإنسانية، وإبادة داخل مراكز الاحتجاز عبر عمليات التعذيب.

أكَّدت اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول في تقريرها المنشور في كانون الأول 2001 على أنَّ: "إنْ تخلَّف مجلس الأمن عن الوفاء بمسؤوليته في أوضاع تهز الضمير وتستصرخ النجدة فسيكون من غير المعقول أن نتوقع من الدول المعنية أن تستبعد استخدام وسائل أخرى أو اتخاذ أشكال أخرى من التدابير للتصدي لخطورة وإلحاح هذه الأوضاع."

وهذا ما حصل تماماً في سوريا وليس في مجزرة واحدة أو في انتهاك واحد بل في عمليات القتل والتعذيب، والعنف الجنسي، والإخفاء القسري، واستخدام الأسلحة الكيميائية، والبراميل المتفجرة، وحصار المدنيين، والقائمة تطول، لقد تخلَّف مجلس الأمن عن مسؤولياته في الحالة السورية التي استصرخت الشبكة السورية لحقوق الإنسان والمنظمات الدولية ولجان التحقيق الأممية النجدة من مجلس الأمن لأجلها آلاف المرات، وفي هذا السياق أكَّدت اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول في التقرير ذاته: "يستحيل التوصل إلى توافق في الرأي حول أية مجموعة من اقتراحات القيام بتدخل عسكري يعترف بصحة أي تدخل لم يأذن به مجلس الأمن أو الجمعية العامة. ولكن هذا ربما يترك ظروفاً يتخلف فيها مجلس الأمن عن الوفاء بما تعتبره هذه اللجنة مسؤوليته عن الحماية في وضع يهز الضمير ويستصرخ النجدة. إنها لمسألة حقيقية في هذه الظروف حيث يقع أشد الضرر: في الإضرار بالنظام الدولي إذا تم تجاوُز مجلس الأمن أو في الإضرار بذلك النظام إذا ذُبِحَ الناس ومجلس الأمن واقف وقفة المتفرج."

خامساً: تصاعد التَّحديات التي تواجه منظمة الدفاع المدني في منطقة إدلب:

في ظلِّ الحملة العسكرية التي تشنُّها قوات الحلف السوري الروسي على المنطقة منذ 26/ نيسان، والتي استهدفت المنشآت الطبية وتسبَّبت بتوقف معظمها عن العمل وخروجها من الخدمة؛ ازدادت عملية نقل المصابين والجرحى صعوبة وبات من المطلوب قطع مسافات طويلة لنقل المصابين والمرضى إلى المشافي، كما تسبَّبت حركات النزوح المتتالية في ظلِّ ضعف الاستجابات الإنسانية الدولية إلى زيادة العبء الملقى على عاتق المنظمة. ويحتاج الوفاء بهذه الالتزامات إلى جهود كبيرة إذا ما اعتبرنا أنَّ على عناصر الدفاع المدني الذين يُقدَّر عددهم بـ 2393 عنصراً أن يوفوا بتلك الالتزامات لقرابة 3 مليون مدني يقيمون في هذه المنطقة.

يقع عناصر الدفاع المدني في ظلِّ الاستهتار الكامل لقوات الحلف السوري الروسي بالقانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة وفي ظلِّ الحملة العسكرية المستمرة حتى لحظة طباعة هذا التقرير، يقعون تحت وطأة الخطر والتهديد الدائم إذ لا تزال قوات الحلف السوري تستهدف مقراتهم ومنشآتهم والمركبات التي يستخدمونها لنقل المصابين والجرحى، ولا تزال سياسة الضربات المزدوجة واستهداف طرق الإسعاف سياسة منهجية تتبعها قوات الحلف السوري الروسي، وإنَّ من شأن هذه الهجمات تأخير وصول عمال الإنقاذ وإيقاع أكبر الأذى بضحاياها، وتأخير عمليات إخماد الحرائق التي تسبَّب بها القصف في الأراضي الزراعية، كما سجَّلنا إصابات ناجمة عن حوادث مرورية في أثناء العمل، إضافة إلى حوادث العمل الاعتيادية.

مؤخراً لجأت فرق الدفاع المدني إلى إنشاء مراكز ونقاط متخفية ضمن الأراضي الزراعية وعمدوا إلى تقسيم أنفسهم إلى فرق أقلَّ عدداً منعاً لتجمعهم في مكان واحد وسهولة استهدافهم، وعلى الرغم من هذه الإجراءات تعمَّدت قوات الحلف السوري الروسي الاعتداء عليهم حيث وثَّقنا حوادث اعتداء عليهم في الأماكن التي توزعوا فيها، كحادثة الاعتداء على سيارة إطفاء تم ركنها داخل أحد الأبنية السكنية في بلدة اللطامنة بريف حماة الشمالي في 23/ أيار، والاعتداء على فريق الدفاع المدني – مركز بليون في 2/ حزيران، الذي كان متمركزاً داخل أراضٍ زراعية.

قال مصطفى الحاج يوسف[2] مدير مديرية الدفاع المدني السوري بمحافظة إدلب للشبكة السورية لحقوق الإنسان: "**تعرَّضت مراكزنا في الشمال السوري للاستهداف المباشر مرات متكررة، ولم يتوقف عمل الدفاع المدني رغم الخسائر التي تكبدها، وقد عملنا على تخفيف أثر هذه الاستهدافات من خلال الانتقال إلى فكرة الفرق المتوزعة على المناطق التي تتعرض للاستهداف**" وأضاف مصطفى: "**كما تسبَّب استخدام النظام السوري والروسي للأسلحة الحارقة في قصف الأراضي الزراعية بازدياد وتيرة الحرائق فيها؛ ما يُشكل عبئاً إضافياً على كاهل عناصرنا، ورغم محاولاتنا الحثيثة للحدِّ من أثرها إلا أننا خسرنا آلاف الهكتارات.**"

سادساً: أبرز الانتهاكات بحقِّ منظمة الدفاع المدني السوري بحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

ألف: منذ تأسيس المنظمة في آذار/ 2013 حتى 12/ تموز/ 2019:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل ما لا يقل عن 229 من كوادر الدفاع المدني في سوريا على يد أطراف النزاع الرئيسة الفاعلة في سوريا منذ آذار/ 2013 حتى 12/ تموز/ 2019، توزعوا على النحو التالي:

- **قوات النظام السوري:** 159
- **القوات الروسية:** 38
- **التنظيمات الإسلامية المتشددة:**

تنظيم داعش: 3

- **قوات سوريا الديمقراطية:** 1
- **جهات أخرى:** 28

[2] عبر تطبيق واتساب في 16/ حزيران/ 2019

كما سجَّلنا ما لا يقل عن 396 حادثة اعتداء على مراكز حيوية تابعة للدفاع المدني في سوريا، على يد على يد أطراف النزاع الرئيسة الفاعلة في سوريا في المدة ذاتها، توزعوا على النحو التالي:

- **قوات النظام السوري:** 277
- **القوات الروسية:** 102
- **فصائل في المعارضة المسلحة:** 1
- **جهات أخرى:** 16

تظهر الحصيلة أن قوات الحلف السوري الروسي تسبَّبت في مقتل 87 % من الحصيلة الإجمالية لضحايا كوادر الدفاع المدني. وارتكبت 96 % من حصيلة حوادث الاعتداء على المراكز الحيوية التابعة لها.

باء: منذ بدء الحملة العسكرية في 26/ نيسان/ 2019 حتى 12/ تموز/ 2019:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ بدء قوات الحلف السوري الروسي حملتها العسكرية على منطقة خفض التصعيد الرابعة والأخيرة في 26/ نيسان حتى الـ 12 من تموز 2019 مقتل 4 من عناصر الدفاع المدني، جميعهم على يد القوات الروسية، وإصابة ما لا يقل عن 22 عنصراً بإصابات متفاوتة، كما سجلنا اعتداء قوات الحلف السوري الروسي على ما لا يقل عن 31 مركزاً حيوياً تابعاً للدفاع المدني السوري (منشآت وآليات) في المدة ذاتها، توزَّعت حوادث الاعتداء بحسب الجهات الرئيسة الفاعلة على النحو التالي:

- **قوات النظام السوري:** 15، توزعت على النحو التالي:

منشآت: 4

آليات: 11

وتوزعت هذه الحصيلة على المحافظات على النحو التالي:

محافظة إدلب: 7

محافظة حماة: 6

محافظة حلب: 2

- **القوات الروسية:** 16، توزعت على النحو التالي:

منشآت: 4

آليات: 12

وتوزعت هذه الحصيلة على المحافظات على النحو التالي:

محافظة إدلب: 13

محافظة حماة: 3

خريطة تظهر مواقع تقريبية للمراكز الحيوية التابعة للدفاع المدني التي وثَّقنا تعرضها لحوادث اعتداء من قبل قوات الحلف السوري الروسي:

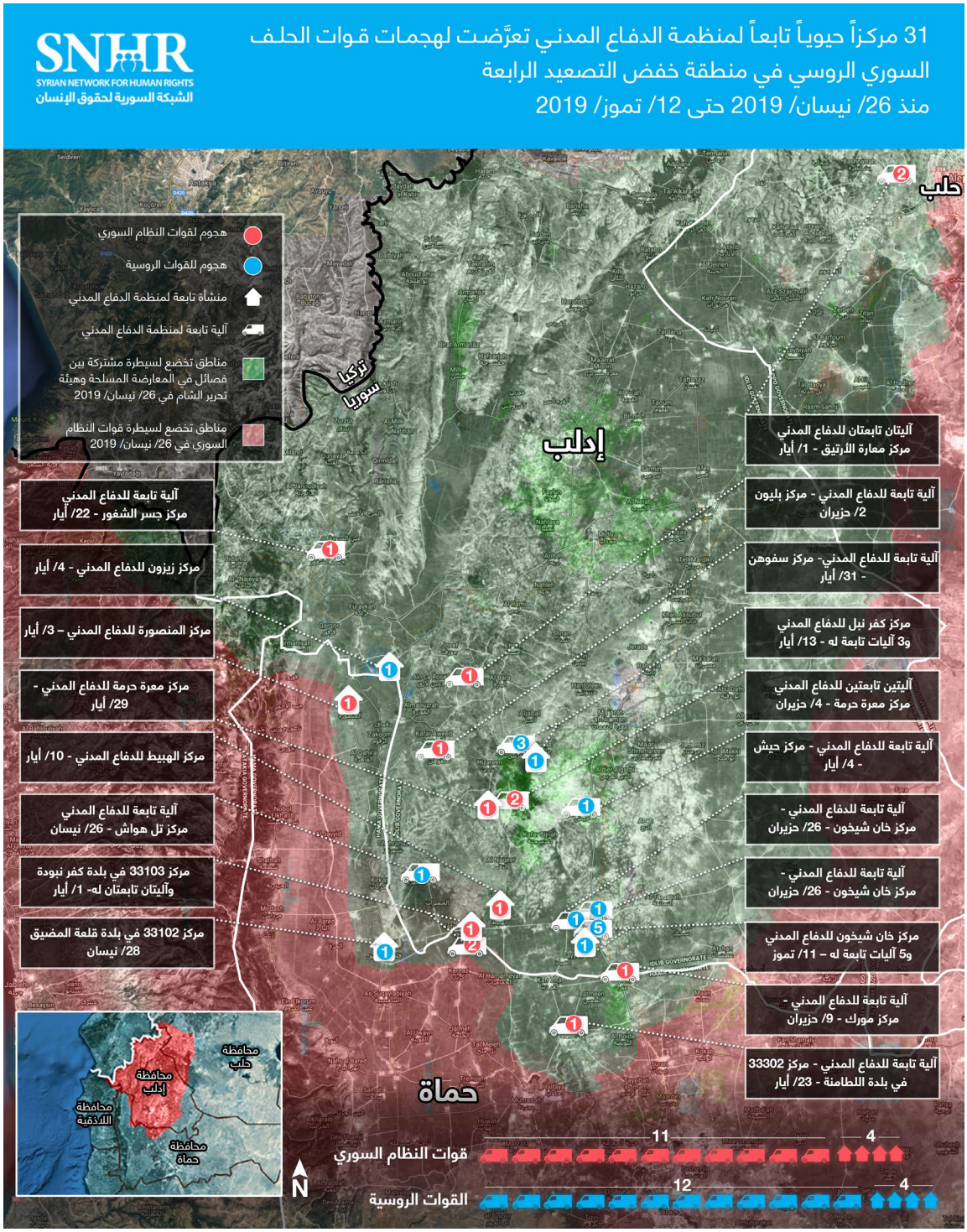

تُظهر الخريطة أنَّ معظم المراكز الحيوية التابعة للدفاع المدني المعتدى عليها من قبل قوات الحلف السوري الروسي تقع في محافظة إدلب، حيث بلغ عددها 20 مركز حيوي (4 منشآت و16 آلية)، بينما بلغت حصيلة هذه المراكز في محافظة حماة 9 مراكز (4 منشآت و5 آليات).

سابعاً: أبرز هجمات قوات الحلف السوري الروسي على المراكز الحيوية التابعة للدفاع المدني السوري في منطقة خفض التصعيد الرابعة في ظلِّ حملتها العسكرية الأخيرة على المنطقة:

فجر الأحد 28/ نيسان/ 2019 قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي صواريخ عدة قرب المركز 33102 التابع للدفاع المدني وسط بلدة قلعة المضيق بريف محافظة حماة الغربي؛ ما تسبَّب بمجزرة، إضافةً إلى إصابة بناء المركز وأثاثه بأضرار مادية متوسطة. كانت البلدة خاضعة لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة –تخضع لسيطرة قوات النظام السوري لحظة إعداد التقرير–.

الأربعاء 1/ أيار/ 2019 قصفت مدفعية تابعة لقوات النظام السوري قذيفة قرب فريق الدفاع المدني – مركز معارة الأرتيق في أثناء مروره على الطريق الواصل بين قريتي معارة الأرتيق وكفر حمرة بريف محافظة حلب الغربي، متوجهاً للقيام بأعمال خدمية في الأخيرة؛ ما أدى إلى إصابة سيارتين (سيارة خدمية نوع هيونداي H1، وآلية رفع أنقاض "تركس") تابعتين للفريق بأضرار مادية متوسطة. تخضع المنطقة لسيطرة هيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

الأربعاء 1/ أيار/ 2019 قرابة الساعة 01:30 قصفت راجمة صواريخ تابعة لقوات النظام السوري المركز 33103 التابع للدفاع المدني الواقع قرب الوحدة الجراحية في بلدة كفر نبودة بريف محافظة حماة الشمالي؛ ما أدى إلى دمار جزئي في بناء المركز، وإصابة معداته وأثاثه بأضرار مادية متوسطة وخروجه عن الخدمة، نُشير إلى أن القوات ذاتها كررت القصف على الموقع بينما كانت تحاول فرق الدفاع المدني الوصول إليه؛ ما أدى إلى إصابة سيارتين (سيارة خدمة وسيارة إسعاف) تابعتين للدفاع المدني – مركز كفر نبودة بأضرار مادية متوسطة. تخضع بلدة كفر نبودة لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

وقد نشرت منظمة الدفاع المدني السوري خبر استهداف المركز 33103 في كفر نبودة عبرَ حسابها الرسمي على منصة التواصل الاجتماعي "تويتر".

خريطة تُظهر موقع مركز 33103 التابع للدفاع المدني في بلدة كفر نبودة، الذي تعرض لهجوم أرضي شنته قوات النظام السوري في 1/ أيار/ 2019:

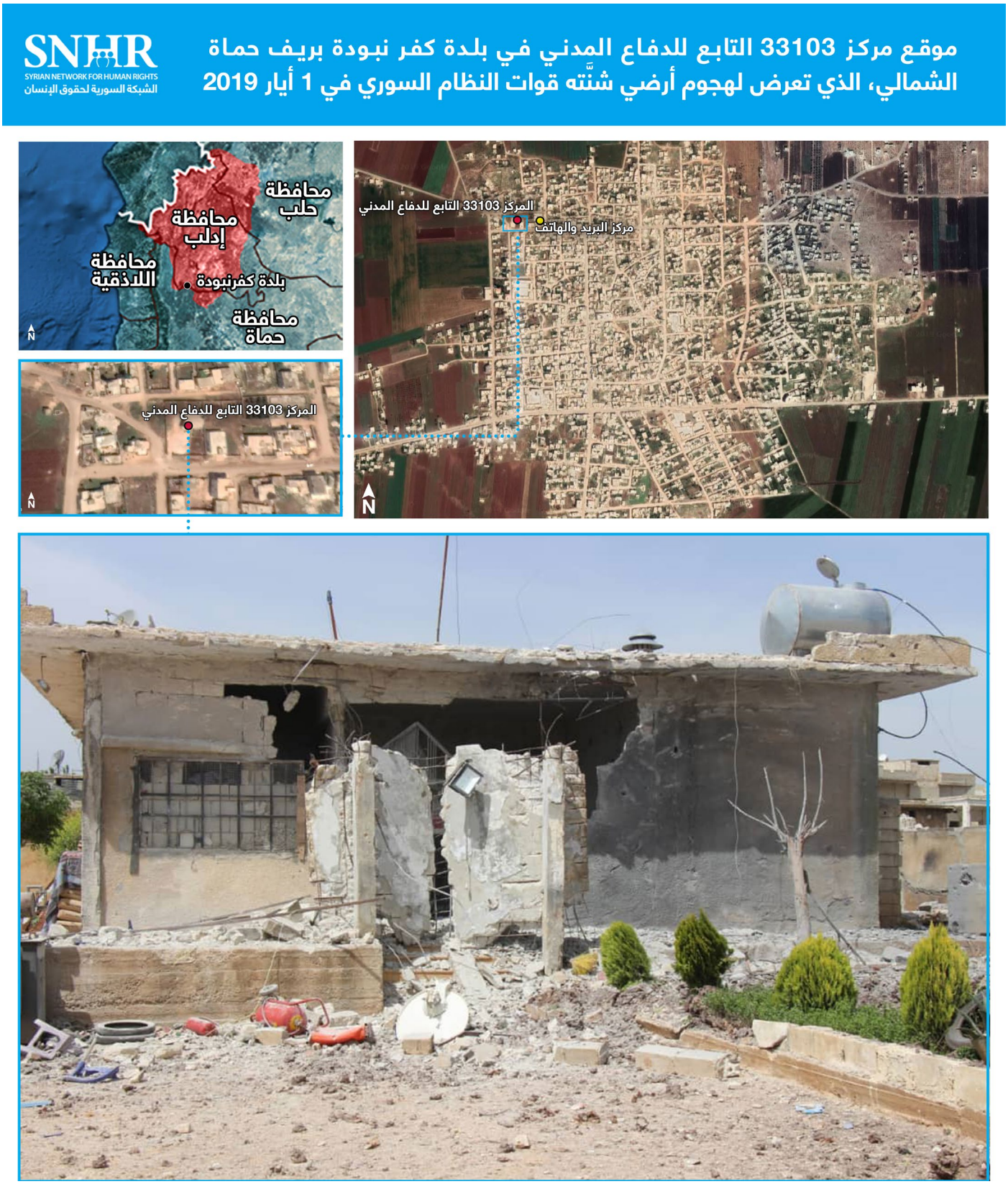

تواصلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع السيد عبد الكريم رحمون[3] –مدير مركز الدفاع المدني في بلدة كفر نبودة– الذي أخبرنا أنَّ المركز استهدف بثلاثة صواريخ شديدة الانفجار: "**سقطت الصواريخ بشكل مباشر على بناء المركز، خلفت أضراراً كبيرة في البناء والمعدات الموجودة داخله، دون أية إصابات بشرية بين عناصر المركز، وبينما كانت فرق الدفاع المدني تتفقد الموقع سقطت صواريخ جديدة قرب الموقع ذاته، الأمر الذي أدى إلى تضرر سيارة فان تستخدم للخدمات وسيارة إسعاف تابعتين للفريق**".

السبت 4/ أيار/ 2019 قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي بالصواريخ قرب سيارة إسعاف تابعة للدفاع المدني – مركز حيش قرب قرية الركايا بريف محافظة إدلب الجنوبي، بينما كان طاقم السيارة يعمل على تفقد موقع قصف سابق من الطيران ذاته؛ ما أدى إلى مقتل سائق السيارة "محمد الشوا"، إضافة إلى إصابة السيارة بأضرار مادية كبيرة وخروجها عن الخدمة. تخضع القرية لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

مقتل عنصر الدفاع المدني محمد الشوا إثر هجوم جوي روسي قرب قرية الركايا/ إدلب، وأضرار في سيارة إسعاف تابعة للدفاع المدني – 4/ أيار/ 2019

[3] عبر تطبيق واتساب في 1/ أيار/ 2019

الإثنين 13/ أيار/ 2019 قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي صواريخ عدة استهدفت على دفعتين بشكل مباشر مركز الدفاع المدني في مدينة كفر نبل بريف محافظة إدلب الجنوبي؛ ما أدى إلى إصابة كل من "عبيدة العثمان" مدير المركز و"أحمد صلاح العوض" أحد العناصر بجراح، إضافة إلى دمار كبير في بناء المركز، وإصابة أثاثه ومعداته و3 آليات تابعة له (سيارة إطفاء وسيارة إنقاذ وآلية تركس) بأضرار مادية كبيرة، وخروج المركز عن الخدمة. تخضع المدينة لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

وقد نشرت منظمة الدفاع المدني السوري خبر استهداف مركز كفر نبل عبرَ حسابها الرسمي على منصة التواصل الاجتماعي "تويتر".

تحليل بصري لموقع هجوم جوي نعتقد أنه روسي؛ تسبَّب في دمار مركز كفر نبل للدفاع المدني في 13 أيار 2019:

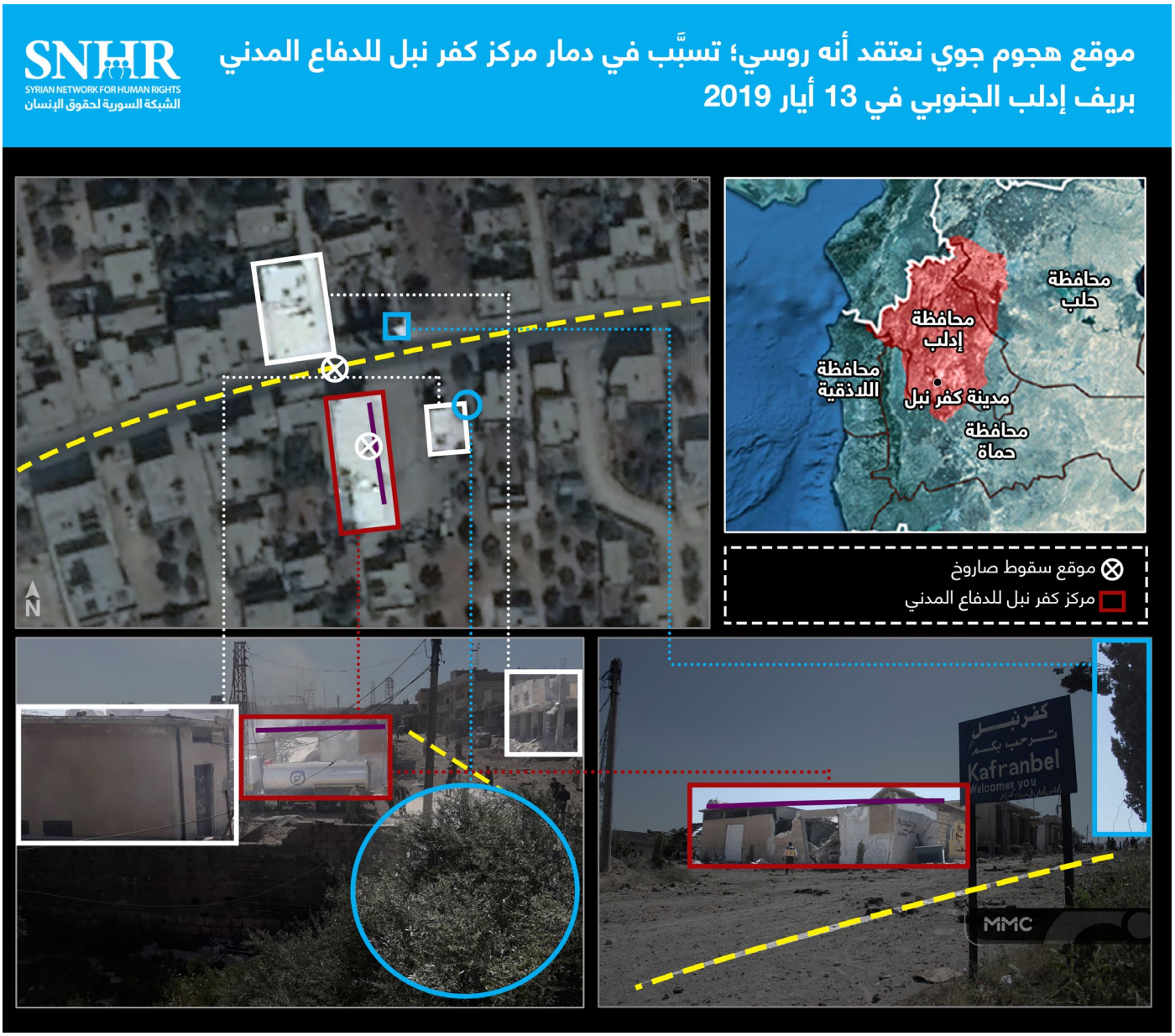

قال عبيدة العثمان[4] وهو مدير مركز الدفاع المدني في مدينة كفر نبل وأحد المصابين في الهجوم الذي تعرض له مركز الدفاع المدني في المدينة إن هجوماً بالبراميل المتفجرة على بلدة حزارين وقع قبيل هجوم كفر نبل: "**بقيت مع عنصرين في المركز بعد توجه بقية الفريق إلى بلدة حزارين، بعد دقائق استهدفت مركزنا طائرة حربية روسية كانت المراصد قد أعلمتنا بإقلاعها من مطار حميميم. سقط الصاروخ على بعد قرابة 5 أمتار من المركز فخرجنا على الفور وابتعدنا عن المركز، لقد خشينا من هجوم جديد على الموقع ذاته وهذا ما حصل فعلاً، حيث عاودت الطائرة ذاتها استهداف الموقع بصاروخ استهدف مبنى المركز بشكل مباشر، لقد تضرر مبنى المركز بشكل كبير ولحقت أضرار كبيرة بالآليات التي خرجت بشكل شبه كامل عن الخدمة، كما تعرَّضتُ أنا وزميلي للإصابة بشظايا الصواريخ**".

الخميس 23/ أيار/ 2019 ألقى الطيران المروحي التابع لقوات النظام السوري برميلاً متفجراً قرب سيارة إطفاء تابعة للمركز 33302 التابع للدفاع المدني في بلدة اللطامنة بريف محافظة حماة الشمالي الغربي؛ مركونة داخل أحد الأبنية السكنية بعيداً عن مركز الدفاع المدني تجنباً لتعرضها للقصف؛ أدى القصف إلى إحداث ثقوب في هيكل السيارة، وخروجها عن الخدمة. تخضع البلدة لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

أضرار في سيارة إطفاء تابعة للدفاع المدني إثر هجوم جوي للنظام السوري بالبراميل المتفجرة على بلدة اللطامنة/ حماة – 23/ أيار/ 2019

[4] عبر تطبيق واتساب في 16/ حزيران/ 2019

الجمعة 31/ أيار/ 2019 قصف طيران ثابت الجناح تابع لقوات النظام السوري صواريخ عدة قرب فريق الدفاع المدني – مركز سفوهن في قرية كفر عويد بريف محافظة إدلب الجنوبي؛ ما أدى إلى إصابة كل من "مصطفى حسن مغلاج" و"وليد حسن كبيش" من عناصر الإنقاذ بجراح، إضافة إلى إصابة سيارة إسعاف تابعة للفريق بأضرار مادية بسيطة. تخضع القرية لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

الأحد 2/ حزيران/ 2019 قصف طيران ثابت الجناح تابع لقوات النظام السوري بالصواريخ قرب فريق الدفاع المدني – مركز بليون جنوب قرية بليون بريف محافظة إدلب الجنوبي؛ في أثناء تمركزه في الأراضي الزراعية المحيطة بالقرية؛ ما أدى إلى إصابة سيارة إسعاف تابعة للفريق بأضرار مادية بسيطة. تخضع القرية لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

تعرَّض طارق علوش[5] مدير مركز الدفاع المدني في قرية بليون للإصابة جراء الهجوم الجوي الذي استهدف مركزه، قال طارق للشبكة السورية لحقوق الإنسان إنَّ فرق الدفاع المدني عمدت إلى إنشاء نقاط تمركز متنقلة ومخفية خارج المنشآت التابعة لها خشية تعرضها للقصف: "**يوم 2/ حزيران عمَّمت المراصد عن إقلاع طيران حربي تابع للنظام من نوع سيخوي 22 من مطار الشعيرات بحمص، وبعد دقائق وقع الهجوم حيث استهدف الطيران النقطة التي كنا نتمركز فيها بشكل مباشر بعدة صواريخ؛ ما تسبب في إصابتي بجروح بسيطة، وإصابة آلية واحدة بشظايا عدة، وعاود الطيران ذاته استهدافنا بعد دقائق لكننا كنا قد أخلينا المكان**".

الأحد 9/ حزيران/ 2019 قصف طيران ثابت الجناح "سيخوي 24" تابع لقوات النظام السوري صواريخ عدة، استهدفت الجزء الغربي من بلدة مورك بريف حماة الشمالي؛ ما أدى إلى إصابة آلية نغل تابعة لمركز الدفاع المدني في مورك موجودة داخل أحد الأبنية السكنية ضمن المدينة بأضرار مادية متوسطة، نُشير إلى أن منظمة الدفاع المدني توزّع آلياتها في مناطق متفرقة خشية تعرضها للقصف، تخضع البلدة لسيطرة هيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

[5] عبر تطبيق واتساب في 15/ حزيران/ 2019

الأربعاء 26/ حزيران/ 2019 تعرَّضت مدينة خان شيخون في ريف إدلب الجنوبي لغارات عدة من قبل طيران قوات الحلف السوري الروسي، منذ قرابة الساعة 12:00 حتى 12:35 توجَّهت على إثرها فرق الدفاع المدني إلى مواقع القصف بشكل متتالٍ لإجلاء المصابين.

توجهت إحدى الفرق المكون من ثلاثة عناصر إلى حي البيرة شمال شرق المدينة إثر ورود معلومات عن وجود مصابين إثر غارة جوية روسية، ولدى وصوله قرابة الساعة 12:15 نفَّذ الطيران الحربي الروسي غارة ثانية على الموقع ذاته؛ تسبَّبت في إصابة سيارة إسعاف بأضرار كبيرة، وتوفي على إثرها العنصر علي قدور، وأصيب العنصر عمر كيال بإصابة قاتلة، بينما أصيب العنصر عبد الحميد حلاق بجراح.

إثرَ تعرُّض الفريق للإصابة توجَّه فريق ثانٍ مكون من ثلاثة عناصر إلى الموقع لإسعاف عناصر فريق الدفاع المدني الأول، ولدى اقترابهم من المكان –على بعد نحو 10م منه– أعلنت المراصد عن وجود طيران روسي في الأجواء، ونفَّذ غارته قرب الفريق الثاني قرابة الساعة 12:21؛ ما تسبَّب بأضرار مادية متوسطة بسيارة الإسعاف التي يستقلونها وإصابة العناصر خالد عبد الحميد النجم ومحمد الدياب، وأحمد قاطوف بجراح بسيطة، وبعد انتشال الضحايا والمصابين وفي طريق عودة الفريق باتجاه المشفى تعرَّض لقصف طائرات ثابتة الجناح تابعة لقوات النظام السوري بالرشاشات. وتخضع مدينة خان شيخون وقت الحادثة لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام.

تُشير الحادثة إلى الاستهداف المتعمَّد والمقصود لفرق الدفاع المدني.

إثرَ استهداف الفريق الثاني توجَّه فريق من الدفاع المدني في مركز حيش بسيارة إسعاف إلى خان شيخون لمساندة فرق الدفاع المدني هناك، وسلكَ طريقاً فرعياً؛ نظراً لتعرض الطرق الرئيسة للقصف، ولدى اقتراب السيارة من مدينة خان شيخون ونتيجة للسرعة وارتباك سائق السيارة نظراً لتحليق طيران الاستطلاع في المكان تعرَّض الفريق لحادث مروري تسبَّب في إصابة أربعة من العناصر كانوا في السيارة، إضافة إلى أضرار مادية بسيطة لحقت بسيارة الإسعاف.

وقد نشرت منظمة الدفاع المدني السوري بيانين حول الحادثة عبرَ حسابها الرسمي على منصة التواصل الاجتماعي "تويتر".

علي القدور، عنصر في الدفاع المدني، قتل إثر هجوم جوي روسي على فريق الدفاع المدني في مدينة خان شيخون/ إدلب – 26/ حزيران/ 2019

عمر الكيال، عنصر في الدفاع المدني، قتل متأثراً بإصابته إثر هجوم جوي روسي على فريق الدفاع المدني في مدينة خان شيخون/ إدلب – 26/ حزيران/ 2019

خريطة تُظهر مواقع تقريبية للهجمات الجوية التي شنَّتها قوات الحلف السوري الروسي على فريقي الدفاع المدني في مدينة خان شيخون في 26/ حزيران/ 2019:

تحدثت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع خالد عبد اللطيف النجم [6] قائد فريق في مركز الدفاع المدني في خان شيخون، وكان قد أصيب في الحادثة: "**تعرَّضت مدينة خان شيخون لحملة قصف عنيفة في هذا اليوم، وتوجهت عدة فرق من الدفاع المدني إلى مواقع القصف. عقبَ غارة للطيران الروسي انقطع تواصلنا مع إحدى الفرق وأخبرنا المدنيون عن تعرض الفريق لإصابة فتوجهت على الفور برفقة اثنين من العناصر إلى الموقع، وخلال محاولتنا الاقتراب من المكان علمنا عن طريق المراصد أن هناك طيران حربي روسي في الأجواء سينفذ غارة للمرة الثانية على الموقع ذاته، فاحتمينا على الفور وفي غضون دقيقة نفَّذ الطيران هجمته بصاروخين على موقع قريب منَّا، أصبنا ثلاثتنا بإصابات متفاوتة، لكننا نهضنا واقتربنا من المكان حيث شاهدنا سيارة الإسعاف وقد تضرَّرت جراء القصف ووجدنا أيضاً جثمان الشهيد علي، وانتشلنا مصابين أحدهما الشهيد عمر الذي توفي عقبَ إسعافه إلى المشفى**" أضاف خالد أنَّ طيران

[6] عبر تطبيق واتساب في 26/ حزيران/ 2019

الاستطلاع الروسي عاد فرصد الموقع وعاود الطيران الحربي الروسي قصفه للمكان ذاته للمرة الثالثة لكن بعد مغادرتهم مباشرة: "**في طريق ذهابنا إلى المشفى تبعنا طيران حربي سوري ونفَّذ غارة بالرشاشات علينا لكن لم يصبنا بحمد الله.**"

تحدَّثنا إلى شريف الإسماعيل[7] من مركز الدفاع المدني في حيش فأخبرنا: "**عقبَ تعرض فريقَي الدفاع المدني في مدينة خان شيخون توجَّهنا بسيارة إسعاف باتجاه المدينة لمساندتهم، وخلال مسيرنا على الأوتستراد الدولي "حلب – دمشق" شمال مدينة خان شيخون تعرَّض الطريق إلى غارات عدة من الطيران الحربي، فتوجهنا عبر طريق فرعي "طريق تل جعفر" شرق مدينة خان شيخون، ولدى اقترابنا من المدينة، تعرضنا لحادث سير نتيجة السرعة والخوف من التَّعرض لقصف كون المنطقة كانت مرصودة من طائرة استطلاع وفق ما أعلمتنا المراصد، وعلى الفور أعلمنا المركز بالحادث الذي تسبَّب بإصابتي مع ثلاثة عناصر من المركز بإصابات طفيفة، وتم إجلاؤنا بسيارة إسعاف إلى المركز.**"

صباح الخميس 11/ تموز/ 2019 شنَّ طيران ثابت الجناح (SU-24) نعتقد أنه روسي 14 غارة متتالية بالصواريخ -بدأت قرابة الساعة 07:30 واستمرت حتى الساعة 11:30- استهدفت مركز الدفاع المدني -المنشأ ضمن مغارة محصنة- في الأطراف الشرقية من مدينة خان شيخون بريف محافظة إدلب الجنوبي؛ ما أدى إلى دمار كبير في بناء المركز وإصابة تجهيزاته بأضرار مادية كبيرة، إضافة إلى دمار كبير في 5 آليات تابعة للمركز (سيارة إسعاف، سيارة إطفاء، سيارتي خدمة، وآلية رفع أنقاض صغيرة "بوب كات")، وخروج المركز عن الخدمة. تخضع مدينة خان شيخون لسيطرة مشتركة بين فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام وقت الحادثة.

مقطع مصور يُظهر القصف الجوي الروسي الذي استهدف مركز الدفاع المدني في مدينة خان شيخون/ إدلب – 11/ تموز/ 2019

ثامناً: الاستنتاجات والتوصيات:

• تُعتبر الهجمات المتعمدة ضدَّ الوحدات الطبية والموظفين الطبيين والأشخاص الذين يحملون شارات مميزة وتحميهم اتفاقيات جنيف والأشخاص العاملين في مجال المساعدات الإنسانية أو بعثات حفظ السلام جريمة حرب، ويدخل ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية مقاضاة مرتكبي هذه الجرائم بموجب المادة 8 من ميثاق المحكمة، وتُشكل انتهاكاً للقواعد 31 و32 و45 و55 و56 من القانون الدولي الإنساني العرفي.

• إنَّ الحوادث الواردة في هذا التَّقرير تُمثِّل بشكل لا يقبل التَّشكيك خرقاً لقراري مجلس الأمن رقم 2139 و2254 القاضيَين بوقف الهجمات العشوائية، وانتهاكاً عبر جريمة القتل العمد للمادتين السابعة والثامنة من قانون روما الأساسي، ما يُشكل جرائم حرب.

• الهجمات الواردة في التقرير تُشكِّل خرقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2286 القاضي بوقف الانتهاكات والتَّجاوزات التي ترتكب في النِّزاعات المسلحة ضدَّ العاملين في المجال الإنساني، وضدَّ وسائل نقلهم ومعداتهم.

• نؤكد على أنَّ معظم حوادث القصف الواردة في التَّقرير قد استهدفت أفراداً مدنيين عُزَّل، وبالتالي فإنَّ القوات المعتدية انتهكت أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحمي الحقَّ في الحياة. إضافة إلى أنها ارتكبت في ظلِّ نزاع مسلح غير دولي فهي ترقى إلى جريمة حرب، وقد توفرت فيها الأركان كافة.

• تُعتبر الهجمات الواردة في التَّقرير بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العرفي، ذلك أنَّ القذائف قد أُطلقت على منشآت وآليات تستخدم لتقديم الخدمات الإنسانية ولم توجَّه إلى هدف عسكري مُحدَّد.

• إنَّ عمليات القصف، قد تسبَّبت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضرر الكبير بالأعيان المدنية. وهناك مؤشرات قوية جداً تحمل على الاعتقاد بأن الضَّرر كان مفرطاً جداً إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.

التوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي:

• على مجلس الأمن إعادة تقييم درجة خطورة انتهاكات حقوق الإنسان ودرجة تهديدها للأمن والسلام الإقليميَين والدوليَين، واللجوء إلى الفصل السابع لحماية المنشآت والعاملين في الحقل الإنساني في سوريا.

• يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد صدور القرارين رقم 2139 و2254 ولا يوجد التزامات بوقف عمليات القصف العشوائي، ويجب أن يلتزم بها جميع أطراف النزاع، إلى جانب الالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني.

• يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين، بمن فيهم النظام الروسي بعد أن ثبت تورطه في ارتكاب جرائم حرب.

• توسيع العقوبات لتشملَ النظام السوري والإيراني والروسي المتورطين بشكل مباشر في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضدَّ الإنسانية ضدَّ الشَّعب السوري.

• إدراج الميليشيات التي تُحارب إلى جانب الحكومة السورية، والتي ارتكبت مذابح واسعة، كالميليشيات الإيرانية، وحزب الله اللبناني والألوية الشيعية الأخرى، وجيش الدفاع الوطني، والشبيحة على قائمة الإرهاب الدولية.

• التَّوقف عن اعتبار الحكومة السورية طرفاً رسمياً "بعد أن ارتكبت جرائم ضدَّ الإنسانية" فيما يتعلق بالجانب الإغاثي، والتَّوقف عن إمدادها بالقسم الأكبر من المساعدات المالية والمعنوية، والتي غالباً لا تصل إلى مُستحقيها بل إلى الموالين للحكومة السورية.

إلى المجتمع الدولي:

• في ظلِّ انقسام مجلس الأمن وشلَلِه الكامل، يتوجب التَّحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشَّعب السوري، ويتجلى ذلك في حمايته من عمليات القتل اليومي ورفع الحصار، وزيادة جرعات الدَّعم المقدَّمة على الصَّعيد الإغاثي. والسَّعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.

• دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في "التحالف الدولي من أجل تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICRtoP)" إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، وقد تمَّ استنفاذ الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان وما جاء بعدها من بيانات لوقف الأعمال العدائية، واتفاقات أستانا، وبالتالي لا بُدَّ بعد تلك المدة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا يزال مجلس الأمن يُعرقل حماية المدنيين في سوريا.

• السَّعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.

إلى المفوضية السَّامية لحقوق الإنسان:

• على المفوضية السامية أن تُقدم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن الحوادث الواردة في هذا التقرير، والحوادث التي سبقتها باعتبارها علامة صارخة في ظلِّ انتهاكات يومية متفرقة أقلَّ حجماً، ومحاولة تنفيذ التَّوصيات الواردة في هذا التقرير.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

• فتح تحقيقات في الحالات الواردة في هذا التَّقرير والتَّقارير السَّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتَّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتَّفاصيل.

إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIIM:

• النَّظر في الحوادث الواردة في هذا التَّقرير والتَّقارير السَّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتَّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتَّفاصيل.

إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية:

• دعم الآلية الدولية المحايدة المنشأة بقرار الجمعية العامة رقم 71/248 الصادر في 21/ كانون الأول/ 2016 وفتح محاكم الدول المحلية التي لديها مبدأ الولاية القضائية العالمية، وملاحقة جرائم الحرب المرتكبة في سوريا.

إلى النظام السوري:

• التَّوقف عن استخدام الدولة السورية كأنَّها ملك عائلة خاص.

• التوقف عن إرهاب المجتمع السوري عبر قتل الكوادر التي تقدم لهم الخدمات الطبية والإسعاف والإنقاذ.

• التَّوقف عن قصف الأعيان المشمولة بالرعاية والمناطق المدنية واحترام القانون العرفي الإنساني.

• تحمُّل التَّبعات القانونية والمادية كافة، وتعويض الضحايا وذويهم من مقدرات الدولة السورية.

إلى النظام الروسي:

• فتح تحقيقات في الحوادث الواردة في التقرير، وإطلاع المجتمع السوري على نتائجها، ومحاسبة المتورطين.

• تعويض جميع المراكز والمنشآت المتضررة وإعادة بنائها وتجهيزها من جديد، وتعويض أُسر الضحايا والجرحى كافة، الذين قتلهم النظام الروسي الحالي.

• التَّوقف التام عن قصف الأعيان المشمولة بالرعاية والمناطق المدنية واحترام القانون العرفي الإنساني.

إلى المنظمات الإنسانية حول العالم:

- يجب على المنظمات الإنسانية العاملة في سوريا عدم الفصل بين المساعدة والحماية، ويجب أن تبلغ عن جميع الانتهاكات التي تتعرَّض لها في أثناء تأدية عملها.
- يجب على المنظمات الإنسانية العاملة في سوريا التَّهديد باستخدام الإدانة والشجب في حال تكرار الانتهاكات.
- هناك حاجة كبيرة لجميع أشكال الدعم الإنساني في سوريا في ظلِّ تزايد أعداد النازحين ومن هم في ضيق مادي كبير، يجب عدم إيقاف عمليات الدعم اللازمة لتشغيل المنشآت العاملة في المجال الإنساني كالمشافي واستمرار تقديم المعونات الإغاثية، كما يجب على المنظَّمات العالمية إرسال متطوعين للعمل في المناطق غير الخطرة لدعم الكوادر الطبية وإسعاف المرضى الذين يتم إسعافهم إليها.

شكر وعزاء

خالص الشكر والعزاء لجميع كوادر الدفاع المدني والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير بشكل فعال.

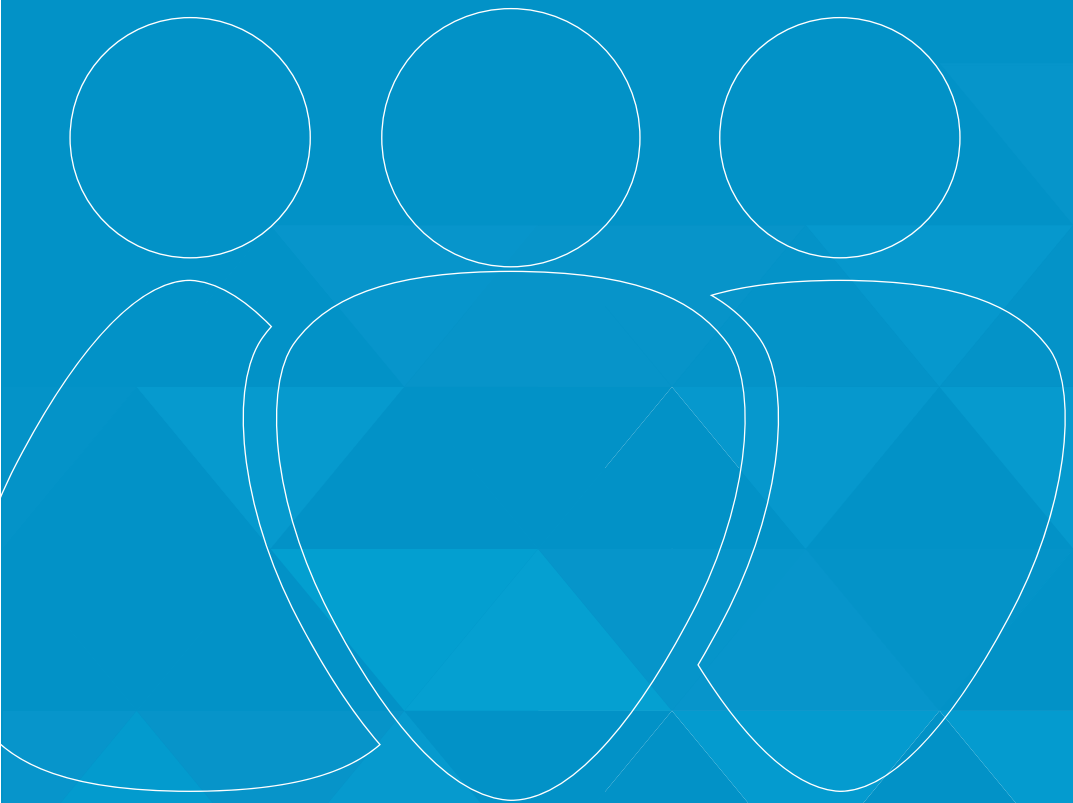

@snhr

Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org